أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تحفيز المصارف لتمويل الشركات الناشئة
تجربة مصرف لبنان

فريق العمل الاقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
COUNCIL OF ARAB CENTRAL BANKS AND MONETARY AUTHORITIES GOVERNORS

رقم
101
2019

أمانة
مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

تحفيز المصارف لتمويل الشركات الناشئة:
تجربة مصرف لبنان

فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية

صندوق النقد العربي
أبوظبي – دولة الإمارات العربية المتحدة

تـقديـم

أرسى مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية تقليداً منذ عدة سـنوات، بدعوة أحد أصـحاب المعالي والسـعادة المحافظين لتقديم ورقة عمل حول تجربة دولته في أحد المجالات ذات العلاقة بعمل المجلس. كما يصـــدر عن اللجان وفرق العمل المنبثقة عن المجلس، أوراق عمل تتناول الموضوعات والقضايا التي تناقشها هذه اللجان والفرق. إضافة إلى ذلك، يعد صندوق النقد العربي ضمن ممارسته لنشاطه كأمانة فنية لهذا المجلس، عدداً من التقارير والأوراق في مختلف الجوانب النقدية والمصـــرفية التي تتعلق بأنشـطة المصـارف المركزية ومؤسـسـات النقد العربية. وتعد هذه التقارير والأوراق من أجل تسهيل اتخاذ القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس. وفي ضـــوء ما تضـــمنته كل هذه الأوراق والتقارير من معلومات مفيدة عن موضوعات ذات صلة بأعمال المصارف المركزية، فقد رأى المجلس أنه من المناســب أن تتاح لها أكبر فرصـــة من النشـــر والتوزيع. لذلك، فقد باشـــر الصـــندوق بنشـــر هذه الســـلســـة التي تتضـــمن الأوراق التي يقدمها الســـادة المحافظين إلى جانب التقارير والأوراق التي تعدها اللجان والصـــندوق حول القضايا النقدية والمصرفية ذات الأهمية. ويتمثل الغرض من النشر، في توفير المعلومات وزيادة الوعي بهذه القضـــايا. فالهدف الرئيســـي منها هو تزويد القارئ بأكبر قدر من المعلومات المتاحة حول الموضوع. نأمل أن تساعد هذه السلسة على تعميق الثقافة المالية والنقدية والمصرفية العربية.

والله ولي التوفيق،

عبد الرحمن بن عبد الله الحميدي
المدير العام رئيس مجلس الإدارة
صندوق النقد العربي

المحتويات

أولاً: تمهيد 5

ثانياً: إهتمام الدول العربية بالشركات الناشئة 6

ثالثاً: تجربة مصرف لبنان 7

رابعاً: مجالات إهتمام مصرف لبنان في تحفيز الشركات الناشئة 9

خامساً: الخلاصة 10

أولاً: تمهيد*

يكتسب موضوع دعم رواد الأعمال والشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة أهمية بارزة لمواجهة تحديات بطالة الشباب على المدى القصير والمتوسط. كما أن تحسن انتشار التقنيات الحديثة والخدمات الرقمية المتاحة، سيساعد رواد الأعمال من الشباب إذا توفرت لهم البيئة الحاضنة والتمويل المناسب، من دخول قطاع التقنيات الحديثة وما يخلقه ذلك من فرص عمل كبيرة وواعدة. كذلك المشروعات الناشئة لرواد الأعمال، لا تولد فرص لأصحابها فقط، بل تخلق سلسلة من فرص الابتكار وتعزيز المنافسة وتحسين الكفاءة والإنتاجية والمردودية وتوليد فرص عمل أخرى في سلاسل الإنتاج .

يحتاج دعم قطاع رواد الأعمال والشركات الناشئة إلى منظومة كاملة، بدءاً من تفهم وتحسين بيئة العمل لهم، وتطوير التشريعات والبنية التحتية، إلى بناء فرص التمكين من حيث توفر حاضنات الاعمال والخدمات المهنية، وصولاً لدعم الوصول للخدمات المالية والتمويل. منظومة تتشارك فيها السلطات الحكومية، ومنظمات المجتمع المدني، وقطاع التعليم، وقطاع التقنيات، والمؤسسات المالية والمصرفية وحتى وسائل الإعلام.

ولعل التمكين المالي، يمثل محوراً مهماً في منظومة دعم رواد الاعمال والشركات الناشئة، ذلك أن العديد من الفرص والابتكارات والابداعات والمواهب التي وراءها، يمكن خسارتها إذا لم يتوفر لها التمويل في الوقت المناسبة، وبالآليات المناسبة. في المقابل يمكن ان يساهم الدعم والتمويل في الارتقاء بهذه الابتكارات، لتتحول إلى شركات صغيرة ومتوسطة مولدة للأعمال وفرص العمل .

ونظراً لأهمية الموضوع، رأى فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، إلقاء الضوء عليه. ولتعميم الفائدة إستعرض الفريق تجربة مصرف لبنان الناجحة في هذا الشأن.

* تشكر أمانة فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية، لجنة الرقابة على المصارف في لبنان على إعداد مسودة الورقة.

ثانياً: إهتمام الدول العربية بالشركات الناشئة

يحظى دعم النشاط الريادي والشركات الناشئة، باهتمام وحراك متزايد في دولنا العربية، وهناك حالياً قرابة 180 من البرامج والمبادرات الإقليمية والمحلية الموجهة لقطاع رواد الأعمال، تشمل حاضنات التقنيات، ومنظمات تنمية روح المبادرة، وشبكات وجمعيات مهنية لرواد الأعمال، وبرامج جامعية موجهة لرواد الأعمال. تحظى هذه البرامج والمبادرات بدعم من السلطات الحكومية ومنظمات المجتمع المدني وقطاع الأعمال.

في الوقت نفسه، أقدمت العديد من المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية والسلطات المالية والإشرافية، على تطوير حوافز تشجع المؤسسات المالية والمصرفية على المساهمة في توفير التمويل لقطاع رواد الأعمال والمشروعات الصغيرة والمتوسطة .

على الرغم من التحسن النسبي في توفير مصادر تمويل لدعم رواد الأعمال وتشجيع الابتكارات والشركات الناشئة في المنطقة العربية، إلا أن هناك حاجة للمزيد من الجهود لتسريع التمويل لابتكارات الشركات الناشئة واحتضانها في الدول العربية. يستلزم ذلك جهوداً من قبل المؤسسات المصرفية وشركات التمويل الأصغر وصناديق القروض والضمانات والبرامج الحكومية الأخرى، إضافة لتطوير آليات وصناديق رأس المال المُخاطر (Venture Capital).

ولا شك أن هناك فرص كبيرة للمؤسسات المالية والمصرفية في الدول العربية للاستفادة من الفرص الكامنة في هذا الشأن، ذلك أن خُمس المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات الناشئة يتوفر لها خدمات مالية رسمية، وأن نحو 10 في المائة فقط من استثمارات هذه المشروعات يتم تمويلها بقروض وتسهيلات من مؤسسات مالية ومصرفية رسمية، كذلك أن حصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة من محفظة القروض للمصارف العربية، تبلغ 9.3 في المائة فقط.

كما سبقت الإشارة يتطلب ذلك جهوداً لتطوير التشريعات المحفزة من جهة، ومتابعة جهود تطوير البنية التحتية المالية وخاصة نظم المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون من جهة أخرى. كما أنه يتطلب أيضاً المزيد من الاهتمام على صعيد تطوير مؤسسات وصناديق وآليات رأس المال المُخاطر

في الدول العربية، الموفرة لفرص التمويل الإبداعية للشـــركات المبتدئة، التي لاتزال في مراحلها الأولى في عدد من دولنا العربية.

ثالثاً - تجربة مصرف لبنان

بادر مصرف لبنان بعد الحرب الأهلية أن أخذ على عاتقه إطلاق العجلة الإقتصادية، فكانت البداية من إعادة الثقة بالقطاعين المالي والمصرفي وتعزيز وضع الليرة اللبانية والعمل على جذب رؤوس الأموال اللازمة لتمويل القطاعين العام والخاص وإعادة إحياء دور بيروت كمركز مالي للمنطقة العربية.

في هذا السياق، انطلق مصرف لبنان من خلال 4 ركائز أساسية لتحقيق أهدافه التي أدت إلى زيادة حجم القطاع المصرفي من حوالي 9 مليار دولار أميركي في العام 1993 إلى أكثر من 216 مليار دولار نهاية العام 2017 دون فروع الخارج والركائز هي:

الركيزة الأولى: وضع أنظمة وقوانين فعالة لإعادة بناء الثقة في القطاع المالي والمصرفي: مثل

- إصدار قانون تسهيل عمليات الاندماج والاستحواذ للبنوك مما أدى إلى إندماج أكثر من 24 مصرفاً وشراء فروع أربع مصارف وشطب أربع مصارف وتصفية ذاتية لمصرفين.
- إعداد قواعد الإدارة الرشيدة الشركات وفقا للمعايير الدولية (تفعيل كفاءة وفعالية مجلس الإدارة).
- إصدار قانون مكافحة غسل الأموال ومكافحة الإرهاب.
- إنشاء هيئة أسواق المال.

الركيزة الثانية: تثبيت سعر الصرف عنصر أساسي في استقرار القطاع المالي أدى إلى:

- الحفاظ على معدلات تضخم متدنية.
- الحفاظ على قطاع مصرفي مستقر.
- تعزيز إحتياطيات المصرف المركزي بالعملات الأجنبية.
- تعزيز مصداقية لبنان في أسواق رأس المال.

الركيزة الثالثة: استخدام وسائل مبتكرة لتحفيز النمو وتوسيع نطاق الدعم للوصول إلى كافة قطاعات الاقتصاد، بما في ذلك المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

- السماح للمصارف الاستفادة من الاحتياطيات الإلزامية لتمويل القطاعات الإنتاجية والقطاع السكني،
- إنشاء مؤسسة كفالات لضمان القروض المتوسطة والصغيرة.
- دعوم الفوائد للقروض الإنتاجية (صناعي – سياحي – زراعي – معلوماتية).
- قروض مباشرة بفوائد متدنية لتسهيل زيادة الإقراض.
- دعم مؤسسات الإقراض الصغير – (Micro-Finance).
- توسيع الشبكة المصرفية من خلال الترخيص لفروع جديدة مما رفع عددها إلى حوالي ألف فرع في جميع المناطق اللبنانية بمعدل فرع واحد لكل 4000 شخص.
- تمويل رأسمال الشركات الناشئة (Start-Ups & Incubators).

رابعاً: مجالات إهتمام مصرف لبنان في تحفيز الشركات الناشئة

1. **اقتصاد المعرفة:** يعتبر «اقتصاد المعرفة» مصطلح كثر تداوله في السنوات الاخيرة ويتوقع أن يكون قطاعاً أساسياً للمستقبل كونه يساهم في إنشاء شركات جديدة من شأنها ان تؤمن فرص عمل. وهو أحد القطاعات التي أولاها مصرف لبنان اهتماماً خاصاً حين أصدر في العام 2013 التعميم الوسيط 331 الذي هدف الى تحفيز «اقتصاد المعرفة» من خلال مساهمة المصارف برأسمال الشركات الناشئة.
هذه الشركات تعتمد على التكنولوجيا لابتكار أشياء جديدة، حديثة الانشاء وفي طور النمو والبحث عن الأسواق.

2. **المساهمة في "الشركات":** يمكن أن تستفيد المصارف من تسليفات دون فائدة لمدة حدها الاقصى سبع سنوات مقابل المساهمات التي تقوم بها، على كامل مسؤوليتها، في رأسمال "الشركات" دون إلزام هذه الأخيرة بأي ضمانات مقابلها، وذلك وفقًا لضوابط وشروط معينة.

3. **التسليفات الممنوحة من مصرف لبنان:** توظف المصارف المعنية التسليفات الممنوحة من مصرف لبنان في سندات خزينة يتم الاكتتاب بها في السوق الأولية. كما يتم احتساب الهامش المحقق للمصرف المستفيد الناتج عن توظيف التسليفات الممنوحة بشكل يضمن للمصرف المعني تحقيق تغطية 75 في المائة من قيمة مساهمته في" الشركة".

4. **التفرغ عن أسهم "الشركة" وحقوق مصرف لبنان:** قبل التفرغ عن اي من اسهمه في" الشركة "على المصرف المعني اعلام مصرف لبنان بذلك وتزويده بتقرير منظم من مفوض المراقبة على اعمال" الشركة " يبين فيه قيمة الاسهم المنوي التفرغ عنها ويعود لمصرف لبنان تعيين خبير أو أكثر بغية تخمين حقوق المساهمين في" الشركة."

5. **شروط موافقة مصرف لبنان والمستندات المطلوبة:** على المصارف المعنية تقديم طلب الحصول على موافقة المجلس المركزي على الاستفادة من أحكام هذه المادة الى مكتب الحاكم على ثلاث نسخ، واحدة منها اصلية، مرفقًا به مجموعة من المستندات، أهمها:

- مستند مثبت لهوية مساهمي أو مؤسسي" الشركة "والاشخاص الذين سيساهمون بالاكتتاب والاشخاص المكلفين بمهام ادارية عليا، هوية أو جواز سفر،

- بيانات موقعة من كل من الاشخاص المحددين أعلاه تتضمن سيرة كل منهم الذاتية، الشهادات والخبرات وغيرها من المعلومات المادية،

- بيان بنسبة مساهمة اي من المساهمين أو الاشخاص الذين ينوون الاكتتاب في رأسمال" الشركة."

كذلك على المصرف المستفيد تزويد مصرف لبنان، سنوياً، وربعياً بالبيانات العائدة "للشركة"، ومن أهم هذه البيانات: البيانات المالية، ولائحة المساهمين، ولائحة بأسماء أعضاء مجلس الادارة والمدراء العامين ومفوضي المراقبة على أعمالها، والتقرير السنوي لمفوض المراقبة عن أعمالها يتضمن بشكل خاص كيفية صرف الأموال الناتجة عن التسليفات الممنوحة بموجب هذه المادة، وبتقرير فصلي حول نشاط "الشركة "عن الفصل المنصرم وكيفية استعمال الاموال الناتجة عن التسليفات موضوع هذه المادة خلال هذه الفترة، والاهداف المحققة (KPIs) من قبل "الشركة" والربحية المحققة، وخطة العمل الموضوعة من قبل كل" شركة "لتحقيق الربحية.

خامساً: الخلاصة

على ضوء ما تقدم، يدعو فريق العمل الإقليمي لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية البنوك المؤسسات المصرفية في الدول العربية العمل على تطوير وتقديم خدمات ومنتجات مالية مبتكرة لتمويل الشباب والمشروعات الناشئة ورواد الاعمال وأصحاب الإبداع والابتكار، بما ينسجم مع احتياجاتهم. كما يدعو الفريق السلطات الرقابية والإشرافية في الدول العربية لتطوير التشريعات المحفزة من جهة، ومتابعة جهود تطوير البنية التحتية المالية وخاصة نظم المعلومات الائتمانية ونظم الإقراض المضمون من جهة أخرى، إلى جانب الاهتمام على صعيد تطوير مؤسسات وصناديق وآليات رأس المال المُخاطر في الدول العربية.

سلسلة الكتيبات الصادرة عن
أمانة مجلس محافظي المصارف المركزية
ومؤسسات النقد العربية

1. التوجهات الدولية والإجراءات والجهود العربية لمكافحة غسل الأموال – 2002.
2. قضايا ومواضيع في الرقابة المصرفية – 2002.
3. تجربة السودان في مجال السياسة النقدية – 2003.
4. تطورات السياسة النقدية في جمهورية مصر العربية – 2003.
5. الوضعية النقدية وسير السياسة النقدية في الجزائر – 2003.
6. تطوير أسواق الأوراق المالية الحكومية في الدول العربية ودور السلطات النقدية- 2004.
7. الملامح الأساسية لاتفاق بازل II والدول النامية – 2004.
8. تجربة السياسة النقدية في المملكة المغربية -2004.
9. إدارة المخاطر التشغيلية وكيفية احتساب المتطلبات الرأسمالية لها – 2004.
10. التقييم الداخلي للمخاطر الائتمانية وفقاً لمتطلبات (بازل II) – 2005.
11. تجربة السياسة النقدية وإصلاح القطاع المصرفي في الجمهورية اليمنية– 2005.
12. ضوابط عمليات الإسناد الخارجي للمؤسسات المصرفية – 2005.
13. مراقبة الامتثال للقوانين والتعليمات في المصارف – 2005.
14. أنظمة تحويلات العاملين – قضايا وتوجهات – 2005.
15. المبادئ الأساسية لنظم الدفع الهامة نظامياً ومسؤوليات المصارف المركزية – 2006.
16. الدعامة الثالثة لاتفاق (بازلII) " انضباط السوق " – 2006.
17. تجربة مؤسسات نقد البحرين كجهاز رقابي موحد – 2006.
18. ترتيبات الإعداد لتطبيق مقترح كفاية رأس المال (بازل II) – 2006.
19. PAYMENTS AND SECURITIES CLEARANCE AND SETTLEMENT SYSTEM IN EGYPT-2007
20. مصطلحات نظم الدفع والتسوية – 2007.
21. ملامح السياسة النقدية في العراق – 2007.

22. تجربة تونس في مجال السياسة النقدية والتوجهات المستقبلية – 2007.
23. الدعامة الثانية لاتفاق بازل II – المراجعة الرقابية 2007.
24. ضوابط العلاقة بين السلطات الرقابية في الدولة الأم والدول المضيفة – 2007.
25. الإرشادات العامة لتطوير نظم الدفع والتسوية – 2007.
26. تطوير أنظمة الاستعلام الائتماني ومركزيات المخاطر – 2008.
27. استمرارية الأعمال في مواجهة الطوارئ – 2008.
28. نظم الدفع الخاصة بعرض وسداد الفواتير الكترونياً – 2008.
29. مبادئ الإشراف على أنظمة الدفع والتسوية ومسؤوليات المصارف المركزية- 2008.
30. مقاصة الشيكات في الدول العربية – 2008.
31. برنامج إصلاح إدارة سوق الصرف والسياسة النقدية في مصر – 2008.
32. Information Sharing and Credit Reporting System in Lebanon
33. أنظمة الإنذار المبكر للمؤسسات المالية – 2009.
34. تنميط أرقام الحسابات المصرفية – 2009.
35. التمويل متناهي الصغر ودور البنوك المركزية في الرقابة والإشراف عليه – 2009.
36. برنامج الاستقرار المالي لمواجهة تداعيات الأزمة المالية في دولة الكويت – 2009.
37. تطوير السياسة النقدية والمصرفية في ليبيا 2010.
38. Information Sharing and Credit Reporting System in Syria-2010
39. Information Sharing and Credit Reporting System in Yemen-2010
40. Information Sharing and Credit Reporting System in Oman-2010
41. Information Sharing and Credit Reporting System in Tunisia-2010
42. مبادئ إدارة مخاطر الائتمان - 2011.
43. قواعد ممارسات منح المكافآت المالية - 2011.
44. الإدارة السليمة لمخاطر السيولة والرقابة عليها - 2011.
45. إطار ربط محولات الدفع الوطنية في الدول العربية - 2011.
46. الإطار القانوني لنظم الدفع وتسوية الأوراق المالية - 2012.

47. تجربة البنك المركزي التونسي في التعامل مع التداعيات الاقتصادية للتطورات السياسية الأخيرة - 2012.
48. السياسات النقدية والمصرفية لمصرف قطر المركزي في مواجهة تداعيات الأزمة العالمية - 2012.
49. توسيع فرص الوصول للتمويل والخدمات المالية في الدول العربية ودور المصارف المركزية - 2013.
50. مبادئ اختبارات الجهد للمؤسسات المصرفية - 2013.
51. نظم الدفع عبر الهاتف المحمول- الأبعاد والقواعد المطلوبة - 2013.
52. تجربة بنك المغرب في مجال تعزيز الولوج إلى الخدمات المالية - 2013.
53. قضايا تطوير نظم الحفظ المركزي للأوراق المالية ودور المصارف المركزية.
54. أهمية ودور مجلس المدفوعات الوطني – تجارب الدول العربية.
55. حماية المستهلك (العميل) في الخدمات المصرفية.
56. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية.
57. التجربة الفلسطينية في مجال تطوير البنية التحتية للقطاع المالي والمصرفي.
58. الترجمة العربية للمبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعّالة – 2014.
59. التعامل مع المؤسسات المصرفية ذات المخاطر النظامية محلياً ودور المصارف المركزية – 2014.
60. الرقابة على صيرفة الظل – 2014.
61. تطبيق آلية الوسيط المركزي لتسوية معاملات الأسواق المالية – تجربة بنك المغرب – 2014.
62. مبادئ البنية التحتية لأسواق المال وإطار الإفصاح ومنهجية التقييم لهذه المبادئ – 2014.
63. إصلاح القطاع المصرفي والاستقرار المالي في الجزائر – 2014.
64. قاموس مصطلحات الرقابة المصرفية – 2015.
65. المستجدات الرقابية في مكافحة عمليات غسل الأموال وتمويل الإرهاب وأهمية الاستعداد للجولة الثانية من عملية التقييم المتبادل – 2015.
66. التعامل مع مخاطر التعرضات الكبيرة وتجارب الدول العربية – 2015.

67. العلاقة المتداخلة بين الاستقرار المالي والشمول المالي – 2015.
68. متطلبات تبني استراتيجية وطنية شاملة لتعزيز الشمول المالي في الدول العربية – 2015.
69. متطلبات رأس المال الإضافي للحد من مخاطر التقلبات في دورات الأعمال ومنح الائتمان – 2015.
70. احتياجات الارتقاء بنظم الدفع صغيرة القيمة – 2015.
71. المعايير الدولية للتقارير المالية وانعكاساتها على الرقابة المصرفية – تطبيق المعيار رقم تسعة – 2017.
72. سلامة وأمن المعلومات المصرفية الإلكترونية – 2017.
73. مبادئ حوكمة المؤسسات المصرفية (ورقة محدثة) – 2017.
74. Financial Inclusion Measurement in the Arab World.
75. تطوير خدمات نظم الاستعلام والتصنيف الائتماني لقطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية – 2017.
76. Financial Education Initiatives in the Arab Region.
77. نشرة تعريفية بمفاهيم الشمول المالي – 2017.
78. كتيب تعريفي بمجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية – 2016.
79. إدارة مخاطر السيولة في نظم الدفع والتسوية اللحظية – تجربة مؤسسة النقد العربي السعودي – 2017.
80. الإطار القانوني لحماية مستهلكي الخدمات المالية – 2017.
81. توافق السياسات الاحترازية والسياسات الاقتصادية الكلية – 2017.
82. Payment and Securities Settlement Systems in Lebanon- 2017
83. المعالجة الرقابية لمخاطر الديون السيادية – 2018.
84. الإطار الإشرافي لمخاطر الائتمان والمحاسبة لخسائر الائتمان المتوقعة – 2018.
85. قضايا الإسناد الخارجي في الخدمات المالية والمصرفية – 2018.
86. التطورات الرقابية في الدول العربية وتنفيذ متطلبات بازل III – 2018.
87. Regulatory Developments and Basel II Implementation in the Arab Region in 2018.

88. De-Risking and Financial Inclusion: Global trends and thoughts for policy debate for the Arab region – 2018.

89. العلاقة بين إجراءات البنوك المراسلة العالمية والشمول المالي – 2018.

90. المنهجيات الحديثة لاختبارات الأوضاع الضاغطة – 2018.

91. الإطار العام للاستقرار المالي وإدارة المخاطر العابرة للحدود – 2018.

92. دور المعلومات الائتمانية في الحد من مخاطر الإفراط في الاستدانة – 2018.

93. تطبيق مبادئ إدارة التعثر في إطار مبادئ البنية التحتية المالية – 2018.

94. الإطار الرقابي للقيم المخزنة وعمليات الدفع الإلكتروني – تجربة مصرف الإمارات المركزي – 2018.

95. إدارة مخاطر السيولة وفق متطلبات بازل III في الدول العربية.

96. تحديد وإدارة مخاطر دعم الشركات المرتبطة.

97. الإجراءات الرقابية والإشرافية للتعامل مع البنوك الضعيفة.

98. تطبيق صافي التمويل المستقر (NSFR) وفقاً لبازل III.

99. تمكين المرأة مالياً ومصرفياً.

100. استخدام أدوات الدفع الإلكترونية لتعزيز الشمول المالي.

101. تحفيز البنوك لتمويل الشركات الناشئة – تجربة مصرف لبنان.

102. الثورة الرقمية وتداعياتها على النظام المصرفي والاستقرار المالي: مخاطر الابتكارات المالية.

103. متطلبات إصدار مؤشر محلي للاستقرار المالي في الدول العربية – تجربة المملكة الأردنية الهاشمية.

104. مخاطر الجرائم المالية الإلكترونية وآثارها على نظم الدفع.

105. تطبيقات التحويلات الفورية في المدفوعات الصغيرة.

106. قضايا تطبيق الشيك والتوقيع الإلكتروني.

107. إرشادات حول حقوق مستخدمي خدمات الاستعلام الائتماني.

108. استخدام المعلومات الائتمانية لأغراض الإشراف والرقابة في الدول العربية.

للحصول على مطبوعات صندوق النقد العربي

يرجى الاتصال بالعنوان التالي:

صندوق النقد العربي

ص.ب. 2818

أبوظبي - الإمارات العربية المتحدة

هاتف رقم: 6215000 (9712+)

فاكس رقم: 6326454 (9712+)

البريد الإلكتروني: centralmail@amfad.org.ae

موقع الصندوق على الإنترنت: http://www.amf.org.ae

http://www.amf.org.ae

صندوق النقد العربي
ARAB MONETARY FUND

مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربية
Council of Arab Central Banks and Monetary Authorities Governors